



حدود السياسات الاقتصادية

- من الخطأ الاعتماد على السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. فالسياسات الاقتصادية تعمل عادة في إطار نماذج، وبيئة عامة. وغالبا ما ينعكس عدم توفر الفروض على تواضع النتائج. كما أنه غالبا ما تلعب العوامل غير الاقتصادية، مثل توفر الاستقرار السياسي والمؤسسات الملائمة وحياد النظام القضائي وغيرها، دورا في الحد من عمل السياسات الاقتصادية. لذا فإنه من الضروري عدم تحميل السياسات الاقتصادية بأكثر من استطاعتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية. إذ أنه من الضروري "توفير الشروط المسبقة" قبل وأثناء تطبيق السياسات للوصول إلى أكبر قدر في تحقيق الأهداف. وبدون توفير هذه الشروط فإن علم الاقتصاد لا يستطيع أن يحل المشاكل غير الاقتصادية.

السياسات الاقتصادية وعدم التأكد:

- طالما أن متخذي القرارات الاقتصادية لا يمتلكون، كما هو الواقع في أغلب الأحيان، كافة المعارف والمعلومات لحل المشاكل الاقتصادية، فإنهم يعتمدون على النماذج الاقتصادية الكلية، والتي توفر بدورها نتائج مختلفة لكيفية حل هذه المشاكل. لذا فإنه قد يثار السؤال المنطقي التالي: هل من الأفضل في الحالة التي لا تتوفر فيها لدينا كافة الأجوبة، أن لا نفعل شيئاً بدلاً من تبني سياسات اقتصادية قد يكون لها آثار عكسية على الاقتصاد والمجتمع؟

- وللمساهمة في الإجابة لنفترض أن البنك المركزي يرغب في تبني سياسات نقدية توسعية بهدف خفض البطالة. ومن البديهي أن على البنك أن يعرف، قبل تبني هذه السياسة ما يلي:

أ- هل معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي؟ أو أن المعدل الطبيعي في تزايد؟

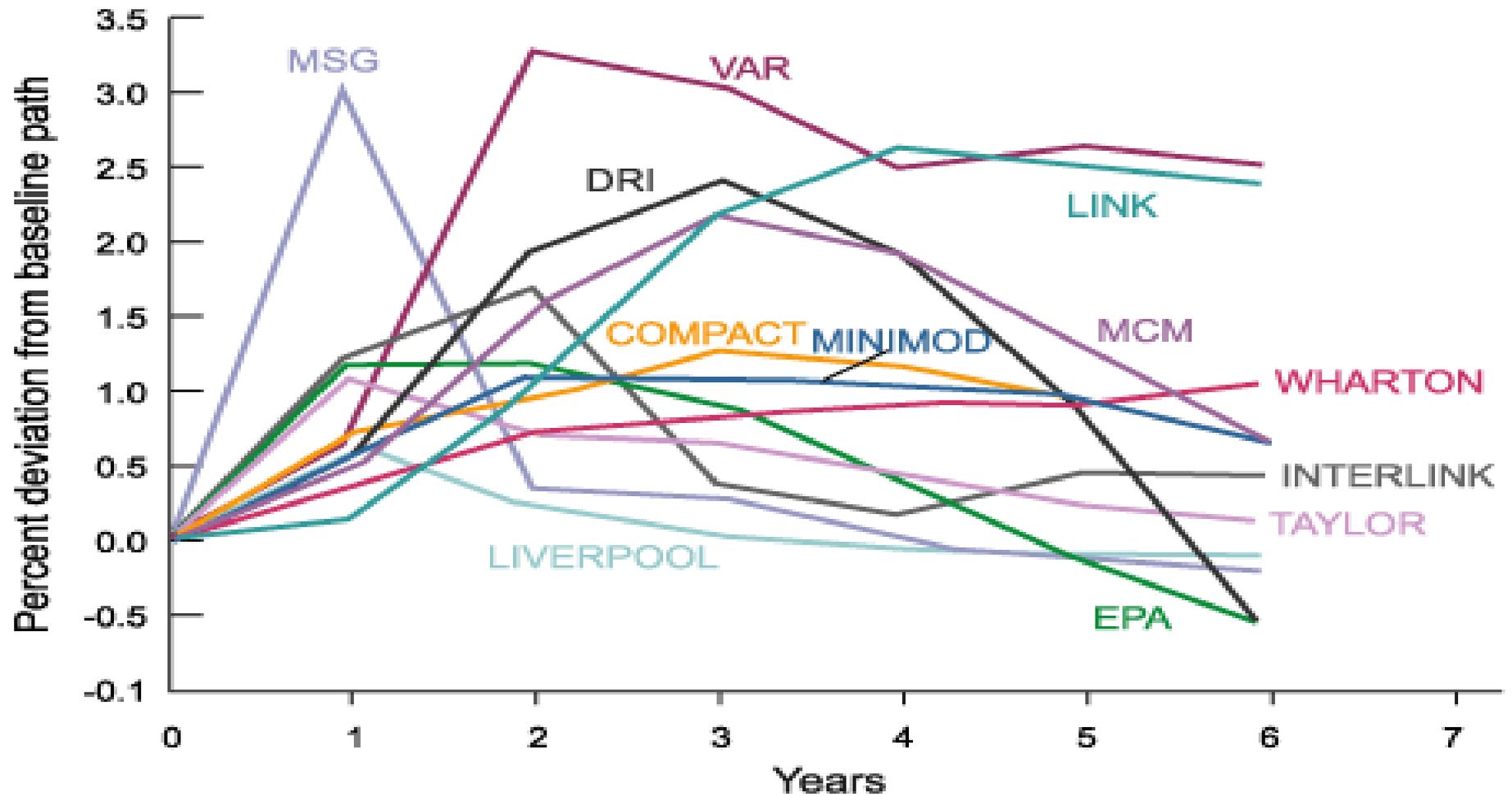
ب- السياسة النقدية التوسعية سترتب عليها خفض في البطالة إلى مستوى أقل من المعدل الطبيعي وما يترتب على ذلك من زيادة في التضخم؟ وإذا ما كانت هذه هي الحالة فما هي نسبة ارتفاع الأسعار؟

ج) النسبة المئوية التي سيرتفع بها سعر الفائدة؟ وما هي النتائج التي سوف تترتب على هذا الارتفاع في الأجل الطويل، والتغيرات في سوق الأوراق المالية؟ وما هي النسبة التي سينخفض بها سعر الصرف؟

د) وما هي الفترة التي تستغرقها أسعار الفائدة، أسعار الأسهم المرتفعة للتأثير على الاستهلاك والاستثمار؟

هـ) ما هي الفترة اللازمة لتحسين الميزان التجاري J. Curve (يشير المنحنى للنظرية التي تقول بأن العجز التجاري لبلد معين يتدهور بعد تخفيض قيمة عملته. ويعود ذلك إلى أن تأثير ارتفاع أسعار الواردات يكون أكبر من الخفض في حجم الواردات بالأجل القصير)؟ وغيرها من الأسئلة.

- وفي محاولة الإجابة على هذه الأسئلة والمشاكل يلجأ متخذو القرار إلى النماذج الاقتصادية الكلية، إلا أن هذه النماذج تقدم إجابات مختلفة تبعا لهيكل النموذج وافتراضاته، ومتغيراته. فلو أخذنا على سبيل المثال الحالة التي يكون فيها الاقتصاد ينمو عند المستوى الاعتيادي، وأن معدل البطالة في إطار المعدل الطبيعي، وفي حالة رغبة البنك المركزي في زيادة العرض النقدي بـ (4%) مثلا في سنة، ثم العودة مرة أخرى للمستوى السابق قبل الزيادة، فما هو الأثر على: الناتج، في ظل ثبات أسعار الفائدة الدولية؟ للإجابة على ذلك يوضح الشكل التالي اختلاف نتائج (12) نموذج اقتصادي كلي حول حجم وطول فترة الزيادة في الناتج نتيجة للتوسع النقدي.



مشكلة عدم الاتساق الزمني:

- لغاية عقدين سابقتين كان ينظر للاقتصاد على أنه ماكينة Machine، وبالتالي فقد استخدمت طرق السيطرة المثلى Optimal Control لتصميم السياسة الاقتصادية. وطالما أن الافراد والشركات تحاول أن تتنبأ بقرارات متخذي القرار لذلك فإن السياسة الاقتصادية يمكن أن ينظر لها على أنها مباراة Game ما بين متخذي القرار، والوحدات الاقتصادية. لذا فعندما نتحدث عن "سياسة" فنحن لسنا بحاجة إلى نظرية "سيطرة مثلى" بل بحاجة إلى "نظرية مباراة" التي تدرس التفاعلات الاستراتيجية ما بين اللاعبين.

- وتوصف السياسة الاقتصادية بأنها حرية الاختيار Discretion إذا قرر متخذ القرار بأنه حر في تحديد شروط كل حالة على حدة من حالات المشاكل الاقتصادية، واتخاذ ما يراه مناسباً من السياسات الملائمة لزمن معين في حين توصف السياسة الاقتصادية بأنها تعتمد على قواعد Rules إذا ما قرر متخذو القرار تحديد وإعلان قواعد، بشكل مسبق، عن كيفية استجابة السياسة الاقتصادية للأوضاع الاقتصادية المختلفة، مع الالتزام باتباع هذه القواعد.

- وقد يبدو من الوهلة الأولى أن سياسة حرية الاختيار أفضل من سياسة القواعد الثابتة بفعل المرونة المرتبطة بالأولى فيما يخص تغير الأوضاع الاقتصادية، إلا أن هذا الاستنتاج لا يؤخذ بنظر الاعتبار "عدم الاتساق الزمني Time Inconsistency" لهذه السياسة (سياسة حرية الاختيار).

- فقد يحدث أن يعلن متخذو القرارات، مقدما، عن السياسة المتبعة بهدف التأثير على توقعات الوحدات الاقتصادية الرشيدة، إلا أنهم، أي متخذو القرارات، قد يتراجعوا عن هذه السياسة بعد قيام هذه الوحدات باتخاذ القرارات المتسقة مع توقعاتهم. ومن هنا يقال بأن متخذي القرارات قد يكونوا تحت تأثير عدم الاتساق الزمني، الذي من شأنه أن يخلق ظاهرة عدم مصداقية السياسات الاقتصادية (بفعل تغييرها حسب الزمن).

- ولضمان هذه المصدقية لا بد أن يلزم متخذو القرارات بسياسة القواعد الثابتة. وفي حالة عدم اتصاف السياسة بالمصدقية فسوف لن يكون لها تأثير على التوقعات. وكما سنلاحظ فإن قواعد السياسة ذات المصدقية تؤثر على التوقعات، ومن خلال هذا التأثير يمكن أن نحصل على نتائج أفضل.

مدى أهمية السياسة المالية: أهمية "التكافؤ الريكاردى":

- كما هو معروف فإن أية حكومة تقوم بتمويل نفقاتها (بالإضافة إلى مدفوعاتها من الفوائد) من خلال الضرائب، وإصدار السندات أساساً، ويمكن أن نعبر عن قيد الموازنة العامة كالتالي:

$$G_t + rB_{t-1} = T_t + B_t - B_{t-1} \bullet$$

- حيث: (r) سعر الفائدة الحقيقي (وبافتراض ثبات هذا السعر)، و (G) الإنفاق الحكومي، و (T) الضرائب، و (rB_{t-1}) مدفوعات الفائدة على القروض غير المسددة، و $(B_t - B_{t-1})$ التغير في الدين الحكومي خلال الفترة (t) . وبالتالي فإن عجز الموازنة الحكومية يمثل:

$$B_t - B_{t-1} = G_t + rB_{t-1} - T_t \bullet$$

- وكما هو معروف فإن الحكومة التي تعاني من عجز فإن الدين الحكومي يميل للارتفاع، والعكس فإن الحكومة التي تشهد فائض فإن الدين الحكومي يميل للانخفاض. والآن فإن السؤال هو كيف يمكن لقيود الموازنة أن يؤثر على الطريقة التي يجب أن تفكر بها حول كيفية تأثير العجز على الناتج؟

- وهنا نشير إلى مفهوم "المكافئ الريكاردى Ricardian Equivalence: (العجز الحكومي لا يؤثر على مستوى الطلب) فطالما أن الحكومة يجب أن تسدد الدين، فإن الدين الحكومي يعادل الضرائب المستقبلية، وأن الضرائب المستقبلية تعادل الضرائب الحالية. وبناء على ذلك فإن تطبيق المعادل الريكاردى تشير إلى أن الخفض في معدل الضريبة الممول بالدين من شأنه أن لا يؤثر على مستوى الاستهلاك.

- وبعبارة أخرى فإن المستهلكين يدخرون الزيادة في الدخل القابل للانفاق، بسبب الخفض في معدل الضريبة، بهدف دفع الضريبة المستقبلية. وتعوض هذه الزيادة في الادخار، بالضبط، الخفض في الادخار العام أو الحكومي. معنى ذلك أن الادخار الخاص يرتفع خطوة بخطوة مع العجز، وبالتالي فإن مجموع المدخرات على المستوى القومي لن يتغير، ويتبع ذلك عدم تغير الاستثمار أيضا! .

- ولتوضيح هذا المكافئ لنفترض أن الحكومة خففت الضريبة بما يعادل 100 مليون دولار، ممولة من الزيادة في الاقتراض، وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي لن يتغير. ولنفترض أيضا أن الاقتراض قد تم من خلال إصدار سندات بفائدة (10%) سنويا. كما ستقوم الحكومة مستقبلا بزيادة الضرائب لدفع الفوائد على السندات. معنى ذلك أن الضرائب سترتفع مستقبلا بـ (10%) سنويا (10 مليون سنويا).

- وسيقوم دافع الضريبة (الرشيد) بالتكيف مع هذه الوضعية من خلال إعادة النظر بخططه الخاصة بالنفقات ليأخذ بنظر الاعتبار رفع الضريبة مستقبلا. فما هو المبلغ الذي سوف يضعه دافع الضريبة جانبا بهدف مقابلة القيمة الحالية للزيادة المستقبلية (PV) في العبء الضريبي؟

$$PV = \frac{\$10m}{1+r} + \frac{\$10}{(1+r)^2} + \frac{\$10m}{(1+r)^3} + \dots$$

$$PV = \frac{\$10m}{r} = \frac{\$10m}{1.0} = \$100m$$

- معنى ذلك أن الزيادة المستقبلية في العبء الضريبي ستعوض بالضبط من خلال المبلغ المستغنى عنه في السنة الجارية: أي أن دافع الضريبة لن يكون في وضع أفضل أو أسوأ.

- ووفقا للمنهجية أعلاه فلا يوجد ما يسبب القلق بوجود العجز الحكومي، ويترتب على هذه المنهجية أيضا أن السياسة المالية لا تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي.

■ بدأ الكثير من الاقتصاديين بإلقاء العديد من الشكوك حول مدى الاعتماد المطلق على السياسات الاقتصادية كأداة وحيدة أو رئيسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وعلى رأسها رفع معدل النمو وخفض معدل البطالة، وخفض معدل التضخم. ويسري هذا الاستنتاج على حالة البلدان المتقدمة، والنامية على حدّ سواء، مع شدة أهميته في حالة البلدان النامية. فعلى سبيل المثال يشير (Makin, 2011) "بدأنا نتعلم من جديد بأنه لا السياسة النقدية، ولا المالية، يمكن أن يكون لها تأثير طويل الأجل وبشكل مستمر على النمو أو البطالة".

■ ويستطرد بأن هذه السياسات، ومنذ عام 2008، قد أدت إلى رفع معدل التضخم، وزيادة نسبة الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي. ولعل من أهم الدراسات الموسّعة حول محدودية أثر السياسات على النمو هي دراسة (Easterly, 2003)، والتي شملت أدوات السياسات الاقتصادية وتأثيرها المحتمل على النمو: معدل التضخم، رصيد الموازنة العامة للدولة، وعرض النقود، والمغالاة بسعر الصرف، ودرجة الانفتاح، ومن خلال سلسلة زمنية.

- اكتسبت السياسات الاقتصادية، حديثاً، أهمية خاصة عندما تبنت مؤسسات التمويل الدولية مقولة أن اتباع سياسات اقتصادية سليمة من شأنه أن يساهم وبشكل كبير في إصلاح اقتصاديات البلدان النامية. وبالتالي تحقق الاستقرار الاقتصادي، والتغيرات الهيكلية المطلوبة، والقدرة على تسديد المديونية، وغيرها من مؤشرات الأداء الاقتصادي الجيد. وقد شهد عقد الثمانينيات من القرن الماضي بداية العمل بأغلب هذه السياسات.
- وقد حاول (Easterly, 2003) تقييم دور أدوات هذه السياسات (معدل التضخم، رصيد الموازنة العامة، وعرض النقود، والمغالاة بسعر الصرف، ودرجة الانفتاح على التجارة الخارجية) على معدل نمو دخل الفرد. ويعرض الجدول (1) ملخص لنتائج هذا التقييم (للفترة 1960 – 2000).

جدول (1): نتائج تقدير انحدار معدل نمو دخل الفرد على ستة متغيرات للسياسة الاقتصادية للفترة 1960 – 2000

اختبار (t)	معامل الانحدار	المتغيرات المفسرة (أدوات السياسة الاقتصادية)
**2.61	-0.018	لوغاريتم (1+ معدل التضخم)
**2.80	0.092	رصيد الموازنة العامة/ الناتج المحلي الإجمالي
1.37	0.010	العرض النقدي
**2.97	-0.014	لوغاريتم المغالاة بسعر الصرف
*2.33	-0.012	(1+ علاوة سعر الصرف بالسوق السوداء)
1.92	0.010	درجة الانفتاح (الواردات + الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي)
**3.62	0.016	الثابت
-	422	عدد المشاهدات
-	0.18	معامل الارتباط (R^2)

* معنوية إحصائية عند مستوى 5% .

** معنوية إحصائية عند مستوى 1% .

المصدر: Easterly, 2003 .

■ وكما يلاحظ فإن هذه النتائج تشمل انحدار لوغاريتم معدل نمو دخل الفرد على الستة متغيرات الممثلة للسياسات الاقتصادية (عرض Easterly، أيضاً، نتائج لخمس أنواع أخرى من الانحدار بعد استبعاد متغير من المتغيرات الستة المفسرة، في ظل انحدار). وقد أظهرت نتائجه بوجود أربعة سياسات ذات تأثير على المتغير التابع (معدل النمو)، عند مستوى معنوية إحصائية (5%). ويوضح الجدول (2) أدناه أثر تحسن الانحراف المعياري بدرجة واحدة لكل من متغيرات السياسات الاقتصادية على معدل النمو.

جدول (2): أثر تحسن الانحراف المعياري بدرجة واحدة لكل متغير من متغيرات السياسة الاقتصادية على معدل النمو

المتغيرات المفسرة (أدوات السياسة الاقتصادية)	تحسن الانحراف المعياري لكل متغير سياسة بدرجة واحدة	المعامل في معادلة النمو	التغير في النمو بسبب تحسن الانحراف المعياري لكل متغير سياسة بدرجة واحدة (%)
لوغاريتم (1+ معدل التضخم)	-0.325	-0.018	0.6
رصيد الموازنة العامة/ الناتج المحلي الإجمالي	0.054	0.092	0.5
العرض النقدي	0.253	0.010	0.3
لوغاريتم المغالاة بسعر الصرف	-0.387	-0.014	0.5
(1+ علاوة سعر الصرف بالسوق السوداء)	-0.558	-0.012	0.7
درجة الانفتاح (الواردات + الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي)	0.454	0.010	0.5
المجموع	-	-	3.0

المصدر: Easterly, 2003.

■ ويُقرأ الجدول (2) كالتالي: تساهم السياسات الاقتصادية المشمولة في زيادة معدل النمو إلى (3.0%)، وهو الأمر الذي، من المفترض نظرياً، أن يحفز متخذي القرار على تبني مثل هذه السياسات لمساهمتها الواضحة في رفع معدل النمو (أي إلى 3.0%). وينبع مصدر هذا الارتفاع في معدل النمو من: خفض لوغاريتم معدل التضخم بحوالي (0.325)، وزيادة فائض الموازنة / الناتج بـ (5) نقاط (0.054)، وبزيادة عرض النقود / الناتج بـ (25) نقطة (0.253)، وخفض لوغاريتم المغالاة بسعر الصرف بـ (0.387)، وكذلك خفض لوغاريتم علاوة سعر الصرف في السوق السوداء بـ (0.558)، وأخيراً رفع درجة الانفتاح بـ (45) نقطة (0.454).

■ وتشير هذه النتائج، كما يرى (Easterly, 2003)، إلى أن التغييرات اللازمة في أدوات السياسة الاقتصادية (المعبر عنها بالانحراف المعياري المطلوب للحصول على معدل نمو يصل إلى 3%) هي تغييرات كبيرة. وأن مثل هذه التغييرات المطلوبة تخرج عن خبرة أغلب البلدان ذات معدل التضخم، وعجوزات الموازنة، والمغالاة بسعر الصرف، وعلاوة سعر الصرف في السوق السوداء، المعتدلة.

■ والسؤال الذي يطرحه Easterly هو: كيف أصبح الانحراف المعياري، في العينة، بهذا الارتفاع؟ للإجابة على ذلك يقوم برسم توزيع Histogram لأدوات السياسة الاقتصادية، ويرى أن كافة التوزيعات، ما عدا المغالاة بسعر الصرف، تتسم بالالتواء Skewed نحو القيم الدنيا في حالة معدل التضخم، ودرجة الانفتاح/ الناتج، وعرض النقود/ الناتج، ونحو القيم العليا في حالة رصيد الموازنة/ الناتج، مع اتجاه متغير السياسة الخاص بالمغالاة بسعر الصرف نحو التوزيع الطبيعي.

■ فماذا يعني ذلك؟ يعني أن الملاحظات الخاصة بتوزيع معدل التضخم، ورصيد الموازنة/الناتج، وعلاوة سعر الصرف بالسوق السوداء، تشير إلى "سياسات اقتصادية سيئة جداً". أما توزيع درجة الانفتاح/الناتج، والعرض النقدي/الناتج، فيشير إلى "سياسة اقتصادية جيدة جداً". ومن وجهة نظر الاقتصاد القياسي فإن القيم المتطرفة (السيئة جداً، والجيدة جداً) تؤثر بشكل كبير في تحديد المعنوية الإحصائية لمتغيرات السياسة الاقتصادية.

- لذا لا بد من تحديد قيم معتدلة لمتغيرات السياسة الاقتصادية، وإعادة تقدير الانحدار، لبيان أثر أدوات السياسات الاقتصادية على معدل النمو. وتم تحديد القيم المعتدلة بعد استبعاد القيم المتطرفة والاعتماد على الحدود التي تتمحور حولها القيم غير المتطرفة في رسم التوزيع لكل متغير سياسة.
- وبعد تحديد القيم المقبولة لمتغيرات السياسة الاقتصادية الستة أظهرت النتائج عدم معنوية لجميع هذه المتغيرات كمفسرة للنمو، بالإضافة إلى تدهور معامل الارتباط (من 0.18 إلى 0.03)، كما هو موضح بالجدول (3).

جدول (3): مقارنة نتائج تقدير انحدار معدل نمو دخل الفرد على ستة متغيرات للسياسة الاقتصادية قبل وبعد استبعاد القيم المتطرفة

بعد استبعاد القيم المتطرفة		قبل استبعاد القيم المتطرفة		المتغيرات المفسرة (أدوات السياسة الاقتصادية)
اختبار (t)	معامل الانحدار	اختبار (t)	معامل الانحدار	
1.23	-0.064	**2.61	-0.018	لوغاريتم (1+ معدل التضخم)
0.22	0.018	**2.80	0.092	رصيد الموازنة العامة/ الناتج المحلي الإجمالي
0.27	-0.004	1.37	0.010	العرض النقدي
0.06	0.001	**2.97	-0.014	لوغاريتم المغالاة بسعر الصرف
1.09	0.010	*2.33	-0.012	(1+ علاوة سعر الصرف بالسوق السوداء)
0.95	-0.038	1.92	0.010	درجة الانفتاح (الواردات + الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي)
2.52	0.027	**3.62	0.016	الثابت
193	-	-	422	عدد المشاهدات
-	0.03	-	0.18	معامل الارتباط (R^2)

* معنوية إحصائية عند مستوى 5% .

** معنوية إحصائية عند مستوى 1% .

المصدر: Easterly, 2003 .

■ معنى ذلك اختفاء تأثير السياسات الاقتصادية على النمو. وأن وجود التأثير يبرر من خلال الإشارة إلى وجود مشاهدات تمثل قيم متطرفة أو مشوهة (نحو الأسفل أو الأعلى) لأدوات هذه السياسات. وبالتالي فإن البلدان التي تعمل فيها هذه القيم المشوهة يجب ألا تتوقع تحسناً في النمو يعزى إلى هذه السياسات، حسب نتائج دراسة.

■ وبالإشارة إلى المنطقة العربية قام (علي، 2004) باختبار منهجية (Easterly, 2003) على عينة من البلدان العربية. وقد أوضحت النتائج بعض الاختلافات ما عدا تلك النتيجة المرتبطة بالتأثير السلبي لهامش سعر الصرف في السوق السوداء على معدل النمو، والذي كان معنوياً في كلا الدراستين. أما فيما يخص معدل التضخم، وفائض الموازنة العامة للدولة فقد وجد (علي، 2004) أنهما لا يؤثران في معدل النمو بطريقة معنوية، خلافاً لتأثيرهما المعنوي في عينة (Easterly, 2003). كما أوضحت الدراسة الأولى التأثير المعنوي السلبي للعرض النقدي، ولمؤشر الانفتاح على معدل النمو، في حين أوضحت الدراسة الثانية أن العرض النقدي يؤثر على معدل النمو إيجابياً إلا أنها غير معنوية، كما أوضحت هذه الدراسة، الثانية، أن مؤشر الانفتاح يؤثر بطريقة موجبة ومعنوية إحصائياً.

■ وبعد اختبار استقرار هذه النتائج أشارت دراسة (علي، 2004) أنه فيما عدا بعض التغيرات الطفيفة في مستوى معنوية بعض متغيرات السياسة الاقتصادية المفسرة، فقد بقيت المحصلة النهائية لسلوك المتغيرات المفسرة كما هي وبالشكل المشار إليه أعلاه. معنى ذلك أنه فيما عدا تأثير متغير هامش سعر الصرف في السوق السوداء فإن بقية متغيرات السياسة الاقتصادية لا تتمتع بمعنوية إحصائية لتفسير النمو الاقتصادي. وهو الأمر الذي يدعم وجهة النظر القائلة بالتعامل مع تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي التقليدية، من حيث تأثيرها الإيجابي المتوقع على النمو، بمزيد من الحذر.

■ ومن ناحية أخرى يعتبر (De Melo, Denizer and Gelb, 1996) من أوائل من حددوا العلاقة الموجبة ما بين الأرقام القياسية للتحرر الاقتصادي (كمؤشر لسياسات الإصلاح الاقتصادي)، ومعدل النمو لـ (26) بلد في طور التحول. وذلك من خلال احتساب رقم قياسي أطلق عليه الرقم القياسي المتراكم للتحرر الاقتصادي Cumulative Index of Liberalization. وبعد تثبيت تأثير متوسط دخل الفرد، ومتغير وهمي يعكس التوترات الإقليمية، تبين لهم أن الرقم القياسي يتمتع بمعنى موجبة على معدل النمو للفترة (1989-1994).

■ كما قام (Selowsky and Martin, 1997) باستخدام الرقم القياسي المتراكم للتحرر الاقتصادي المشار إليه في الدراسة أعلاه لبيانات مقطعية / سلسلة زمنية لـ (25) بلد في مرحلة التحول، وباستخدام متغير وهمي للحروب. وتوصل المؤلفان إلى نفس نتائج دراسة (De Melo, Denizer and Gelb, 1996). أما (Sachs, 1996) فقد استخدم نفس أسلوب تحليل الانحدار المستخدم في الدراسات السابقة، والفترة (1995-1989)، من دون تثبيت تأثير أي متغيرات أخرى، وحصل على نفس النتائج.

■ وعادة ما يشار إلى هذه الدراسات، وعدد آخر من الدراسات، كدليل على وجود علاقة موجبة ما بين معدل النمو، والسياسات الاقتصادية، وبالتالي فإن الإسراع في معدل التحرر الاقتصادي سيترتب عليه نتائج مشجعة في مجال النمو. إلا أن هناك دراسات أخرى لا تتفق مع هذا الاستنتاج. فتشير، على سبيل المثال، دراسة (Aslund, Boone and Johnson, 1996) ، والتي استخدمت نفس الرقم القياسي المركب للتحرر الاقتصادي وبناء على تحليل مقطعي لـ (24) بلد في طور التحول، تشير إلى اختفاء معنوية هذا الرقم القياسي في تفسير معدل النمو.

خاتمة:

■ انتهجت أغلب البلدان النامية ومنذ نيلها الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية تبني سياسات اقتصادية إما قائمة على القرارات الاقتصادية الحكومية (التخطيط المركزي)، أو على حرية السوق، أو الخليط ما بين هذين الاتجاهين. إلا أن نتائج هذه السياسات لم تكن مشجعة سواء على مستوى تضيق الفجوة ما بين مستويات التنمية (معبراً عنها بمتوسط دخل الفرد أو مؤشرات أخرى) في البلدان المتقدمة، والنامية، أو على مستوى تحقيق معدلات نمو وتنمية مستدامة ضمن البلدان النامية.

■ لذا فقد بدأ الاهتمام يتزايد في البحث بمصادر النمو والتنمية بعيداً عن السياسات الاقتصادية. وقد تركزت هذه المصادر بالعوامل الخارجية أساساً. وتتخذ هذه العوامل العديد من الأشكال منها ما هو مرتبط بالصدمات الخارجية، والإرث الاستعماري، والاتفاقيات متعددة الأطراف، والعقوبات الاقتصادية، ومنها ما هو مرتبط بالمؤسسات التي تحكم الأداء الاقتصادي (والسياسي والاجتماعي)، ومنها أيضاً ما يرتبط بخارطة الهبات والموارد الطبيعية ومدى تأثيرها على النمو والتنمية.

■ وبطبيعة الحال فإن هذه العوامل، سواء على شكل صدمات داخلية (سياسات)، أو صدمات خارجية لا تعمل بمنعزل عن بعضها البعض بل هي نتاج تشابك وتأثير متبادل. فقد تكون السياسات مصممة بشكل جيد إلا أن سوء المؤسسات التي تعمل في ظلها يلغي كل تأثير إيجابي لهذه السياسات. وقد تكون المؤسسات جيدة إلا أن شدة الصدمات الخارجية قد تعمل على تقييد عمل المؤسسات. كما قد تؤثر ارتباطات البلد في الاتفاقيات متعددة الأطراف، وما يتبع هذه الارتباطات من سياسات مستمرة من العولمة الاقتصادية تؤثر سلباً على السياسات الاقتصادية المحلية، أو تحدّ من مساحة تأثيرها.

■ إلا أنه تبقى حقيقة واحدة تمثل مطلب أساسي لنجاح أي إصلاح اقتصادي، وتتجسد هذه الحقيقة في الحاجة الملحة لإصلاح إداري جذري ينتج عنه غربة جذرية تقود إلى وصول قيادات إدارية كفوءة وذات خبرة علمية وتطبيقية، تكون جزءاً أساسياً من منظومة إدارية أوسع مسؤولة عن الإدارة الاقتصادية الكلية، سواء باستخدام السياسات أو أدوات أخرى.